Lawyers,
Conflict & Transition

مقاطعة الإجراءات القانونية غير العادلة

نوفمبر 2016

E·S·R·C ECONOMIC & SOCIAL RESEARCH COUNCIL

Queen's University Belfast

Ulster University

TJI Transitional Justice Institute

مقاطعة الإجراءات القانونية غير العادلة

فهرس المحتويات

تمهيد 1

شكر وتقدير وإخلاء مسؤولية 3

ملخص تنفيذي 4

الأصول والتعريف 4

دور المحامين في الإجراءات القانونية غير العادلة 4

استراتيجيات المقاومة 4

قرار المقاطعة / المشاركة 4

أهمية المقاومة الخارجية 5

ملخص 5

مقدمة 6

المقاطعة: أصولها وتعريفها واستخدامها 6

الإجراءات القانونية غير العادلة 8

دور المحامين في الأنظمة القانونية غير العادلة: الامتثال أم المقاومة؟ 9

استراتيجيات المقاومة 10

المقاطعة أم عدم المقاطعة: اعتبارات وتبعات 10

نتائج الاعتراف بالشرعية مقابل المكاسب المتوقعة 11

التزامات المحامين الأخلاقية المهنية تجاه الموكلين والعدالة 12

خاتمة 16

المصادر 17

كتب ومقالات وتقارير 17

تقارير صحفية 21

تمهيد

طُلب إعداد هذا التقرير كجزء من مشروع "المحامون والصراعات والمراحل الانتقالية"، وهو مبادرة مدتها ثلاث سنوات يمولها مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية.

يتناول المشروع الأشمل دور المحامين إبان الصراعات وفترات الحكم الديكتاتوري ومراحل الانتقال السياسي. فرغم أن مبدأ سيادة القانون يعتبر من المبادئ الرئيسية في النظرية المعاصرة لمفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقها، لم تؤكد المؤلفات ذات الصلة بشدة على دور المحامين خارج المحاكم، أو باعتبارهم "أشخاص حقيقيين" يمارسون عملهم داخل النظام.

وبناءً على ست دراسات حالة رئيسية تم إجراؤها في كل من الدول التالية (كمبوديا وتشيلي وإسرائيل وفلسطين وتونس وجنوب أفريقيا)، نبدأ في إعداد إطار موضوعي قائم على المقارنة لمهنة المحاماة عبر المراحل التاريخية في المجتمعات التي تشهد صراعات ومراحل انتقالية. والغرض من هذا المشروع، الذي يعتمد على منهج كلي في دراسة دور القانون والمحامين ووظيفتهم، أن يكون بمثابة نقطة إنطلاق بين العدالة الانتقالية وسوسيولوجيا مهنة المحاماة.

يشارك في المشروع أعضاء من كلية الحقوق بجامعة كوينز في بلفاست ومعهد العدالة الانتقالية بجامعة أولستر.

يتضمن هذا المشروع في جوهره بعدًا واقعيًا ويسعى إلى إحداث فرق في كل من النظرية والتطبيق. فبالإضافة إلى النتائج الأكاديمية التي توصلنا إليها، قررنا أيضًا إنتاج عمل من شأنه مساعدة المجتمعات التي نُجري فيها الأبحاث. وكنا ندرك منذ البداية أن الباحثين الميدانيين الأكاديميين يتهمهم البعض أحيانًا بأنهم "يهبطون بمظلتهم" وينتقلون من مكان إلى آخر دون أن يعود ذلك على المشاركين بفائدة كبيرة واضحة. لذلك حرصنا على إعداد هذه السلسلة من التقارير العملية المصممة خصيصًا لكل ولاية قضائية قيد الدراسة إلى جانب إعداد ورقة توجيهية للجماهير الدولية، وهذا يعتبر جزءاً من سياسة الأخلاقيات التي ننتهجها.

وكنا قد وجهنا دعوة للأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلة شخصية في إطار المشروع الأشمل (عددهم يزيد عن 120 شخصًا) لاقتراح أفكار وموضوعات للبحث تتصل صلة مباشرة بهم وبالمؤسسات والشبكات التي يعملون لديها. وقد حرص فريق العمل الرئيسي على فرز هذه الاقتراحات وتحليلها ثم التكليف بإعداد تقريرين رئيسيين لكل ولاية قضائية. وكنا ننجز العمل في الداخل في بعض الحالات، بينما نعتمد في حالات أخرى على موارد مستشارينا الدوليين ومواهبهم.

يتم إعداد التقارير بغرض تقديم قيمة فورية للممارسين، ومن ثم سعينا إلى تجنب اللغة والمصطلحات الأكاديمية المعقدة. كما حرصنا على أن تكون النصوص متوفرة باللغة الإنجليزية واللغات المحلية ذات الصلة.

ويعكس جمهور القراء المنتظر تنوع الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلات شخصية:

- أشخاص يعملون في مهنة المحاماة على المستوى الوطني والدولي (محامي القضايا العامة / النضال ومحامي الدولة)
- علماء مهتمون بدور المحامين كنشطاء سياسيين واجتماعيين (مع تركيز خاص على العدالة الانتقالية)
- مسؤولون حكوميون
- نشطاء المجتمع المدني
- صانعو السياسات الدولية
- صحفيون ومعلقون آخرون

سوف تتوافر السلسلة كاملة على موقعنا على شبكة الإنترنت (www.lawyersconflictandtransition.org) وسوف يتم تداولها من خلال شبكاتنا المتعددة وحسابنا على تويتر (@lawyers_TJ).

نتمنى لكم الاستمتاع بقراءة هذا التقرير ونشجعكم على نشره بين شبكاتكم الخاصة.
لمزيد من المعلومات حول المشروع الأشمل، يُرجى عدم التردد في الاتصال بنا على:

www.lawyersconflictandtransition.org/contact

كيران ماكيفوي، حاصل على درجة الدكتوراة

مدير مشروع "المحامون والصراعات والمراحل الانتقالية"

نوفمبر 2016

شكر وتقدير وإخلاء مسؤولية

هذا التقرير المرجعي من إعداد إيما كاتيرال، بالتعاون مع أعضاء فريق مشروع "المحامون والصراعات والمراحل الإنتقالية"، كيران ماكيفوي، لويز ماليندر، وأنّا برايسون. كما قدمت أليسا برنشتاين مساعدة بحثية قيمة. ويظل المؤلفون مسؤولين عن جميع الآراء المذكورة والأخطاء الواردة فيه.

يتوافر هذا التقرير بالمجان. وتعود الآراء ووجهات النظر الواردة فيه للمؤلفين وليس لمجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية. ويجوز لك استخدام التقرير وطباعته كليًا أو جزئيًا للأغراض التعليمية بشرط مراعاة ما يلي (1) عدم تغيير المحتوى أو تعديله؛ (2) عدم استخدام المادة العلمية للربح؛ (3) الإقرار بأصحاب حق الطبع والنشر والمصدر في أي نسخة من التقرير.

إلى أقصى حد يسمح به القانون، يخلي المؤلفون كامل مسؤوليتهم عن استخدامك للتقرير. ويؤكد المؤلفون على الاحتفاظ بحقهم المعنوي بموجب قانون حقوق الطبع والتصميمات وبراءات الاختراع لعام 1988 في ذكر أسمائهم باعتبارهم مؤلفي هذا العمل.

الرقم الدولي الموحد للكتاب: **9781909131590**

ملخص تنفيذي

يمكن النظر إلى نظام أو إجراء قانوني على أنه غير عادل إذا كان يخالف القانون الدولي، أو القواعد والممارسات القانونية المتعارف عليها، ومثال على ذلك عندما يخفق في ضمان الحق في محاكمة عادلة، أو ينطوي على تمييز ضد بعض الجماعات المجتمعية، أو يسير بطرق "ملتوية" بغرض تحقيق نتيجة معينة. وتتضمن الأمثلة التي تتم دراستها في هذا التقرير محاكم جنوب أفريقيا في عهد التفرقة العنصرية وجلسات الاعتقال في أيرلندا الشمالية، فضلاً عن المحاكم العسكرية في خليج غوانتانامو والمحاكم العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. ويتوجب على المحامين، في مثل هذه السياقات، تحقيق التوازن بين مسؤوليتهم في تمثيل موكليهم بقدر المستطاع، وخوفهم من المشاركة في هذه الإجراءات القانونية إذ أنها قد تعني اعترافهم بشرعية نظام قانوني يفتقد في جوهره إلى العدالة. ويهدف هذا البحث الذي يستشهد بأمثلة توضيحية إلى مناقشة قيمة المقاطعة باعتبارها استراتيجية لمقاومة نظام أو إجراء قانوني غير عادل. ويستعرض البحث تحديدًا العوامل التي يُحتمل أن تؤثر على اتخاذ المحامين قراراً بالمقاطعة أو المشاركة.

الأصول والتعريف

يبدأ البحث بالتأصيل الموجز لمصطلح المقاطعة. صحيح أن استخدام هذا المصطلح بدأ في ثمانينات القرن التاسع عشر إبان حروب الأراضي الأيرلندية، ولكن يتضح أن تاريخ ممارسة المقاطعة أطول من ذلك بكثير. فقد شاركت في المقاطعات جماعات لا حصر لها بدءًا من الحركات العمالية والمستهلكين حتى النشطاء والدول، ولا يُستثنى المحامون من هذه الجماعات. وبصرف النظر عن الجماعة التي تبدأ المقاطعة أو النتائج النهائية التي تحققها، فإن أسلوب المقاطعة لا يتغير، ويعني الانسحاب أو الامتناع عن مشاركة مؤسسة أو دولة أو جهة أو شخص تعبيرًا عن الاعتراض أو الاستياء. ورغم أن بعض المقاطعات يكون هدفها التعبير عن الشعور بعدم الرضا، إلا أن البعض الآخر تكون له أهداف أكثر فعالية، مثل إلغاء العملية أو الممارسة ذات الصلة، أو إثارة الاستياء العام إلى الحد الذي يجعل السلطات مضطرة إلى تعديل هذا السلوك أو هذه الممارسة.

دور المحامين في الإجراءات القانونية غير العادلة

يستمر البحث في مناقشة دور المحامين في الأنظمة القانونية غير العادلة. إن مشاركة المحامين تجعل سير الإجراءات ممكنًا، وبالتالي يساور المحامين شعور مفهوم بالقلق إذ يعتقدون أنهم بذلك قد أصبحوا مشاركين في الظلم. ويطرح هذا الأمر بدوره تساؤلاً أشمل وهو هل يُتوقع من المحامين تحمل عبء مسؤوليات أخلاقية أكبر، أم الاضطلاع بدورهم كمتخصصين"غير سياسيين" يمتثلون للقوانين السارية في الدولة. غالبًا ما يفرق العلماء بين محامي "القضايا العامة" والمحامين "التقليديين" أو محامي "الموكلين" عند دراسة ردود أفعال المحامين إزاء الظلم. ففي حين أن المحامين التقليديين قد يلجأون إلى المشاركة كجزء من واجبهم أمام المحكمة أو موكليهم، يتضح أن محامي القضايا العامة غالبًا ما يسعون بجدية إلى تحمل هذه المسؤوليات الإضافية سعيًا إلى تحقيق العدالة بشكل أكبر. فقد يلجأ هؤلاء المحامون إلى المشاركة في الإجراءات غير العادلة، ليس من أجل الدفاع عن موكليهم فحسب، ولكن باعتبار أن ذلك أحد أشكال المقاومة. وقد يميل المحامون إلى مقاطعة هذه الإجراءات لأسباب تتعلق بالمقاومة ذاتها.

استراتيجيات المقاومة

إن استخدام المحامين أسلوب المقاطعة يعبر عن تحول "الرأي" القانوني للمحامي بصورة متعمدة من السياق القانوني إلى الوعي الذاتي بالقوة الرمزية والسياسية "للانسحاب". فاستخدام "الرأي" يعني التعبير عن الشعور بالاستياء من الظلم، وتعتبر المحكمة ذاتها المكان الطبيعي الذي يستطيع المحامون ممارسة هذا الرأي فيه. ولكن "انسحاب" المحامين من إجراءات قانونية غير عادلة يعني رفضهم المشاركة في هذه الإجراءات باعتباره خطوة نحو التعبير عن موقف سياسي أشد وضوحًا بعيدًا عن الأشكال القانونية والفنية للمقاومة.

قرار المقاطعة / المشاركة

إن قرار المحامين بالمقاطعة أو المشاركة في نظام أو إجراء غير عادل يتوقف على عدة عوامل متداخلة. ويعتبر أهم هذه العوامل الجدل الذي يدور حول مخاطر الاعتراف بشرعية الإجراء القانوني ذي الصلة وفرص تحقيق مكاسب من خلال التقاضي. فخلال هذا الجدل، يجد المحامون أنفسهم في مأزق: فربما تساعد المكاسب والمرافعات القانونية المنطقية على تخفيف حدة الظلم على الموكلين الأفراد، بما في ذلك تحسين حقوقهم الإجرائية وإتاحة فرص أفضل للتفاوض على تخفيف العقوبة، إلا أنها تعرقل بذل الجهودات لمقاومة الظلم ككل. وفي الواقع، مثلما تستطيع الدولة الاستشهاد بحالات خسرت فيها سلطات الدولة كدليل قاطع على عدالة النظام، قد يترتب على مشاركة المحامين كذلك ترسيخ القواعد ذاتها التي يسعون إلى تغييرها. وتشير الحالات إلى أنه عندما تضعف الآمال في

تحقيق العدالة في نظام ما سواء بانتهاج استراتيجية داخلية /التعبير عن الرأي، قد يصبح الانسحاب (أو المقاطعة) خيارًا فعالاً وإن لم يكن الخيار الوحيد.

هناك جانب آخر يؤثر على قرار المحامين ويتعلق بالصراع مع شعور المحامين بالمسؤولية الأخلاقية إزاء موكليهم. فقد يميل بعض المحامين إلى المشاركة بدافع شعورهم بالمسؤولية الأخلاقية والمهنية تجاه موكليهم، أو بدافع اعتقادهم أنهم يستطيعون تغيير النظام من الداخل، إلا أن البعض الآخر قد يحجم عن المشاركة من حيث المبدأ رافضين الاعتراف بإجراءات "زائفة". ومع ذلك، قد يترتب على الانسحاب من النظام لدواعي أخلاقية نتيجة أخرى وهي التخلي عن الموكلين وتركهم في مواجهة مصير محتوم. وفي بعض الحالات، يتخذ المحامون قرار المقاطعة بناءً على قرار موكليهم. فقد يتقبل المعتقلون السياسيون تشديد العقوبات عليهم في سبيل تصعيد قضيتهم، إما بمقاطعة المحاكمات التي يرون أنها غير عادلة، أو باستمالة الدفاع لوضع الحكومة في موضع المتهم أمام الرأي العام. ولكن في مثل هذه الحالات، يكون المدعَى عليهم أنفسهم من يتخذون قرار المشاركة أو المقاطعة. ومع ذلك، يمثل قرار المقاطعة مشكلة أكبر إذا كان الأمر يتعلق بتمثيل المواطنين العاديين.

هناك جانب أخير يتحتم على المحامين وضعه في الاعتبار وهو يرتبط بتنوع طبيعة مهنة المحاماة التي تعوق جوانبها القدرة على تنظيم مقاطعة جماعية. أولاً، تتباين الأراء السياسية للمحامين مما قد يصعب معه الاتفاق على مفهوم واحد للظلم ومن ثم التحرك الجماعي. ثانيًا، ليس من المحتمل أن يمتنع جميع المحامين عن تمثيل الموكلين نظرًا لقدرة المحامين على اختيار موكليهم، وبالتالي يكون هناك محامون مستعدون لأداء دور المحامين المقاطعين للمحاكم، مما يحد من استخدام الضغط كأسلوب لتغيير نظام غير عادل. من ثم، لا يوجد ضمان لجدوى المقاطعة في إحداث تغيير حتى وإن لجأ المحامون إلى استخدامها. ومع ذلك، تشير الحالات التي يتم استعراضها في هذا البحث إلى أن اللجوء إلى أسلوب المقاطعات مع استخدام استراتيجية لزيادة الوعي العام بالظلم قد يؤدي إلى إحداث تغييرات.

أهمية المقاومة الخارجية

نجد أن الغالبية العظمى من المحامين، في الأمثلة التي يتم إلقاء الضوء عليها في هذا البحث، يفضلون المشاركة في الإجراءات القانونية غير العادلة. ومع ذلك، هناك بعض الحالات التي يلجأ فيها المحامون إلى انتهاج استراتيجية الانسحاب (و المقاطعة). فقد أحجم العديد من المحامين عن المشاركة في حالات فردية، كما لجأت نقابات المحامين إلى استخدام أسلوب المقاطعة – سواء على المدى الطويل أو القصير. ولكن، إذا اختار المحامون الانسحاب من النظام في صمت، فلن يكون هناك حتمًا صدى لهذه المقاطعة. أما بالنسبة إلى المحامين الذي يسعون إلى مقاومة الظلم بصورة أكبر، فيعتبر استخدام استراتيجية الانسحاب التي تتضمن إحداث ضجيج حول المقاطعة تطورًا منطقيًا. فلا يصبح الانسحاب بهذه الطريقة انسحابًا من الخدمات القانونية الفنية فحسب، بل أيضًا محاولة لكشف الظلم وزيادة الوعي بوجوده لدى الجماهير في الخارج، مما يؤدي إلى الضغط لإحداث تغيير.

ملخص

ينتهي البحث بإلقاء الضوء على حقيقة أن المشاركة في الأنظمة غير العادلة قد يترتب عليها تحقيق مكاسب متواضعة للموكلين، كإتاحة فرص أفضل للتفاوض على تخفيف العقوبة، أو تحسين الحقوق الإجرائية. ولكن هذا المنهج الذي يتجلى في محاكمات الاعتقال في أيرلندا الشمالية ينطوي على قدر من التعاون مع نظام غير عادل في الأصل. لذا، قد يلجأ المحامون إلى استخدام أسلوب المقاطعة تعبيرًا عن المقاومة. ولكن، ينبغي الحكم على المقاطعة كآلية لإحداث تغيير بناءً على ما حققته من إنجازات. فمن واقع الحالات التي تتم دراستها في هذا البحث، لم تنجح المقاطعات كثيرًا في انتزاع الظلم من الإجراءات القانونية غير العادلة رغم ما حققته من إنجازات ضئيلة. فالصعوبات التي تعترض التحرك الجماعي للمحامين نتيجة انتمائهم لمهنة تتباين فيها الآراء، بالإضافة إلى المسؤولية الأخلاقية التي يشعر بها المحامون إزاء موكليهم وإزاء تحقيق العدالة، تعتبر جميعها عوامل تحد من القدرة على تنظيم مقاطعة فعالة.

تعرض الحالات الواردة في هذا البحث بإيجاز العقبات التي تواجه المحامين عند مقاومة نظام قانوني غير عادل ومحاولة تغييره باستخدام أسلوب المقاطعة. ومع ذلك، هناك حالات قد تساعد فيها المقاطعة على درء الظلم. فتوجيه الانتباه إلى الظلم وزيادة الوعي بوجوده، على وجه التحديد، ربما يؤدي إلى حشد الآراء للتحرك الجماعي بين المسؤولين الحكوميين ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، فضلاً عن وسائل الإعلام والجماهير العامة على المستوى الأشمل. فقد ساعدت المقاطعات الناجحة على مر التاريخ في ظهور حركات اجتماعية واسعة النطاق استطاعت استخدام أسلوب الضغط اللازم لإحداث التغيير. ورغم أن هذه الحقيقة تشير إلى "قوة الأعداد"، إلا أن الحالات التي يتم تحليلها في هذا البحث تشير إلى احتمال قوة المواقف الفردية أيضًا. فيتضح أن المحامين الأفراد الذين يصدعون بآرائهم ويعربون عن سخطهم جراء الإجراءات القانونية غير العادلة (سواء من خلال المشاركة في النظام أو الانسحاب منه) يمكنهم إحداث تغيير. ولذلك، قد يكون الهدف الأساسي للمحامين في الأنظمة غير العادلة تحويل الرأي الفردي إلى رأي جماعي سواء باللجوء إلى أسلوب المقاطعة أو المشاركة.

مقدمة

من الممكن أن يعد النظام القانوني أو الإجراء القانوني غير عادل في حالة مخالفته للقانون الدولي والقواعد والممارسات الدولية، كتقصيره في ضمان الحق في محاكمة عادلة على سبيل المثال، أو التفرقة ضد فئة اجتماعية بعينها أو "التزوير" لصالح الحصول على نتيجةٍ ما. وقد شكلت محاكم حقبة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وجلسات استماع الاعتقال في أيرلندا الشمالية والمحاكم العسكرية في خليج غوانتانامو والمحاكم العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة جميعها تحديات كبيرة تواجه المحامين الآن. وفي مثل هذه الأوضاع، إما أن تمتثل لسيادة القانون القائمة، أو ترد بإحدى إستراتيجيات المقاومة. يتناول هذا البحث استراتيجيات المقاومة وبالأخص دور المقاطعة – الانسحاب من النظام – بصفته استراتيجية مقاومة ضد الإجراءات القانونية غير العادلة. ولفهم تلك الاستراتيجية، فإنه من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل التي يجب أن يقيمها المحامون عند تقرير المقاطعة أو المشاركة. يتضمن ذلك التعرض لمخاطر من شرعية النظام الحاكم والمكاسب المحتملة للتقاضي والتزامات المحامين الأخلاقية والمهنية تجاه المحكمة وموكليهم. إضافةً إلى ذلك، فإن طبيعة المهنة غير المتجانسة تشكل صعوبة في اتخاذ إجراء جماعي. وسوف نناقش التفاعل بين هذه المتغيرات المختلفة.

يبدأ البحث بوصف لأصول مبدأ المقاطعة وتعريفه، إضافةً إلى توضيح موجز لكيفية تنفيذ المجموعات لهذا المبدأ – بما فيها المحامون. يتبع ذلك مناقشة للإجراءات القانونية "غير العادلة" ودور المحامين نحوها. ثم يستطرد إلى الخطوط العريضة لإطار فهم استراتيجيات المقاومة، بما في ذلك المقاطعة – التي يعمد إليها المحامون في مواجهة الإجراءات غير العادلة. وستتم مناقشة العوامل المؤثرة على هذا الاختيار مع أخذ دور المحامين المقاطعين بعين الاعتبار. ويخلص البحث إلى تسليط الضوء على الفائدة والقوة المحتملة التي يشكلها الإجراء الجماعي، بالإضافة إلى المحامين الذين يقفون في مواجهة الأنظمة القانونية غير العادلة.

المقاطعة: أصولها وتعريفها واستخدامها

إن ممارسة المقاطعة أقدم بكثير من المصطلح نفسه.[1] وتدل على شكل من أشكال النبذ الاجتماعي، أو عدم التعاون الاقتصادي أو السياسي، وقد صيغ هذا المصطلح في أيرلندا في الثمانينات من القرن التاسع عشر.[2] يعود ظهور المصطلح عندما نبذ المجتمع المحلي المؤجر الآيرلندي الكابتن تشارلز كانينغهام بويكوت، بعد محاولته طرد المستأجرين الذين رفضوا دفع الإيجار. وقد قامت رابطة تأجير الأراضي الأيرلندية بتحريض العمال على الانسحاب والتجار على رفض التعامل مع بويكوت في إطار حملة لعزله اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا. وبالرغم من الجهود التي بذلها سكان ألستر لتخفيف آثار هذه الحملة، إلا أن بويكوت قد اعترف بالهزيمة في النهاية وغادر أيرلندا مع أسرته. وقد عززت التغطية الإعلامية للنزاع بين بويكوت والرابطة من انتشار المصطلح والإشارة إليه بعد ذلك كإحدى استراتيجيات المقاومة الفعالة.[3]

لا تزال المقاطعة إحدى الاستراتيجيات التي كثيرًا ما يتم الخوض في نقاش حيالها، كان أبرزها في السنوات الأخيرة ما يتعلق بحركة التضامن الفلسطينية وجهودها لتشجيع الحركة الدولية للمقاطعة بفرض العقوبات وعدم الاستثمار ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي صادرها بعد حرب 1967.[4] وعلى مر التاريخ، فقد عمد الكثيرون إلى المقاطعة، من الحركات العمالية والمستهلكين إلى النشطاء والشعوب. وقد تبنت الحركات العمالية هذا التكتيك في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر، في حين انخفض التعامل به في مطلع القرن العشرين،[5] فنادرًا ما كان يُعمل به للاحتجاج على ظروف العمل والمرتبات الضئيلة – كما كان الحال في مقاطعة العنب لمجموعة عمال المزارع المتحدة في أواخر الستينات. ويعمد المستهلكون إلى المقاطعة للتعبير عن عدم رضاهم عن ممارسات أو أخلاقيات المنظمات. ولعل أشهر الأمثلة مقاطعة المستلكين لنستله في السبعينات من القرن الماضي بسبب مزاعم لجوء الشركة إلى التسويق العنيف لتشجيع الأمهات الحديثات بالدول النامية على استخدام حليب الأطفال الصناعي بدلًا من الرضاعة الطبيعية.[6] ويقاطع

---

[1] في أشمل تعريف لها، المقاطعة هي 'ملاذ الكثيرين منذ فجر التاريخ. فقد تجنب اليهود السامريين، وقاطع الفريسيون جباة الضرائب فيما يخص التفاعل الاجتماعي' هاري ولينغتون لايدلر، Boycotts and the Labor Struggle Economic and Legal Aspects (شركة جون لين 1914) 27

[2] جين شارب، Sharp's Dictionary of Power and Struggle: Language of Civil Resistance in Conflicts (دار جامعة أكسفورد للنشر 2011)

[3] جيرارد موران، The Origins and Development of Boycotting (1985) 40 صحيفة جمعية غالواي للآثار والتاريخ 49 – 64

[4] جوشوا سبيربر، BDS, Israel, and the World System (2015) 45 (1) صحيفة الدراسات الفلسطينية 8 – 23

[5] ليو ولمان، The Boycott in American Trade Unions (دار نشر جون هوبكنز 1916)

[6] جيمس إي. بوست، 'Assessing the Nestlé Boycott: Corporate Accountability and Human Rights'، California (2) 27 Management Review 113 – 131

نشطاء الحقوق المدنية للاعتراض على السياسات العنصرية والدعوة إلى التغيير، ومن أشهرها مقاطعة حافلات مونتغمري عام 1955 التي ساهمت في حل التمييز العنصري الذي فرضه جيمس كرو على الحافلات وإطلاق حركة الحقوق المدنية بعد ذلك.[7]

إحدى المقاطعات الناجحة كذلك كانت تلك التي تم شنها ضد جنوب أفريقيا في مسعى لإنهاء الفصل العنصري. وقد صارت الدولة هدفًا لحملة عزل دولية من سحب الاستثمارات وفرض العقوبات الاقتصادية إلى المقاطعات الاستهلاكية والثقافية – إضافةً إلى الاحتجاجات والمقاطعات داخل جنوب أفريقيا نفسها. وفي حين أن حملة العقوبات الاقتصادية وسحب الاستثمارات كان لها تأثير كبير على السياسات الاقتصاد وسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، إلا أن المقاطعة الرياضية كان لها أهمية رمزية، وذلك نظرًا لأهمية الثقافة الرياضية إلى البيض في جنوب أفريقيا.[8] في الواقع، على الرغم من طرد جنوب أفريقيا من اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الدولية للرياضة، فقد كان للإجراءات التي اعتمدت ضد فرق الرجبي والكريكيت الدولية دور فعال خاصة في في التسبب في إحراج وزعزعة الهوية الذاتية للبيض في جنوب أفريقيا.[9] وبشكل خاص، فقد أجبرت حملة "إيقاف جولة السبعين" للرجبي ببريطانيا والحملات المضادة للجولة في نيوزيلاندا زعماء التفرقة العنصرية بجنوب أفريقيا على إعادة تقييم دورهم في المجتمع الدولي. ويوضح هذا المثال عاملًا مهمًّا على صلة وثيقة بحملة مقاطعة ناجحة، ألا وهو تحديد نقاط الضعف التي يمكن استخدامها للضغط.

ودون النظر إلى الفئة التي تبدأ المقاطعة أو الأهداف النهائية لها، فإن وسائل تطبيقها واحدة – وهي الانسحاب أو رفض الاختلاط بالمؤسسة أو الشعب أو الكيان أو الشخص تعبيرًا عن الاحتجاج أو عدم الرضا. وقد يكون الهدف من بعض المقاطعات هو توصيل الشعور بعدم الرضا كهدف في حد ذاته، في حين أنه قد يكون في اعتبار بعضها الآخر أهداف أكثر فعالية، مثل تعجيز الكيان المعني أو رفع الغضب الشعبي إلى نقطة حيث لا يوجد خيار سوى تغيير السلوك.

وكما هو الحال بالنسبة للفئات الأخرى، فإن المقاطعة ليست بغريبة على المحامين، فقد سبق لهم ونفذوا هذا لأسلوب للإعراب عن عدم رضاهم عن عدد من القضايا بما فيها الأتعاب غير الكافية[10] أو ظروف العمل الشاقة[11] أو الاستياء من إجراءات المحكمة[12]. وبالرغم من محدودية معظم المقاطعات من حيث المدة أو المجال، فإن بعضها قد امتد عبر فترات طويلة بأهداف أكبر. مثل ما حدث عام 2007 عندما عزل الرئيس الباكستاني برفيز مشرف رئيس المحكمة العليا افتخار محمد تشاودري. فقام المحامون بحركة ناجحة استمرت لمدة عامين للمطالبة بعودة تشاودري – طالبوا خلالها فيما بعد بإعمال الديمقراطية.[13] وقام المحامون ونقاباتهم بمقاطعة المحاكم، وتمسكوا بشدة [14] بحقهم في الحصول على أجور مناسبة، نظرًا لارتباط دخول المحامين بالدعاوى. وقد تضافرت هذه الجهود مع المظاهرات في

---

[7] دوني وليامز، The Thunder of Angels: The Montgomery Bus Boycott and the People Who Broke the Back of Jim Crow (لورنس هيل للكتاب 2006)

[8] كولن وينتل، The Human Rights Movement Against Apartheid South Africa: The Impact of Boycotts, Divestment, and Sanctions (2016)، 8 المراجعة التاريخية لواترلو؛ دوغلاس بوث، Hitting apartheid for six? The Politics of the South African Sports Boycott (2003) 38 صحيفة التاريخ المعاصر 477 – 493؛ مارك كيتش وباري هوليهان، Sport and the End of Apartheid (1999) 88 المائدة المستديرة 109 – 121: مالكوم ماكلين، Anti-Apartheid Boycotts and the Affective Economies of Struggle: The Case of Aotearoa New Zealand (2010) 13 الرياضة في المجتمع 72 - 91

[9] كولن وينتل، المرجع السابق

[10] على سبيل المثال، قام المحامون في إنجلترا وويلز بمقاطعة العمل للمساعدة القانونية ردًّا على اقتطاع 17,5% من أتعابهم. 'ازدياد تأخير العدالة الجنائية مع استمرار مقاطعة أعمال المساعدة' صحيفة الغارديان (8 يوليو 2015) <https://www.theguardian.com/law/2015/jul/08/criminal-justice-delays-legal-aid-boycott> تم الولوج في يناير 2017. وبالمثل، فقد قاطع محامو الدفاع في إدنبرة وغلاسغو المحاكم إثر تغيرات في المساعدة القانونية. وزعم المحامون أن هذه التغييرات من شأنها أن تهضم حقوق المتهمين في الحصول على محاكمات عادلة، مع من لا يقدرون على تحمل تكاليف التوكيل ويختارون الإدانة بدلًا من ذلك. 'مقاطعة المحامين للمحاكم إثر تغييرات المساعدة القانونية' صحيفة الدايلي ريكورد (19 نوفمبر 2012) <http://www.dailyrecord.co.uk/news/scottish-news/lawyers-boycott-court-in-row-over-1445607> تم الولوج في 20 يناير 2017

[11] في 2011، قامت نقابة المحامين بسانتا لوتشيا بمقاطعة المحاكم احتجاجًا على سوء ظروف العمل داخل المحاكم. 'المحامون يقاطعون محاكم سانتا لوتشيا' Stabroek News (17 فبراير 2011) < http://www.stabroeknews.com/2011/archives/02/17/lawyers-boycott-st-lucia%E2%80%99s-courts/> تم الولوج في 22 يناير 2017

[12] قام المحامون في تيلانغانا بمقاطعة المحاكم في الإقليم مطالبين بالانفصال عن المحكمة العليا المشتركة لتيلانغانا وأندرا باريديش. 'محامو تيلانغانا يقاطعون المحاكم للمطالبة بمحكمة عليا منفصلة' The Financial Express (1 أغسطس 2014) < http://www.financialexpress.com/archive/telangana-lawyers-boycott-courts-over-demand-of-separate-high-court/1275448/> تم الولوج في 20 يناير 2017

[13] زاهد شهاب أحمد وماريا ج. إستيفان، Fighting for the Rule of Law: Civil Resistance and the Lawyers' Movement in Pakistan 17 (2010) Democratization 492 – 513

[14] وقد تجنبت نقابة المحامين من استمروا في المثول أمام المحاكم وهددت بإلغاء تراخيصهم. شعيب أ. غياس، Miscarriage of Chief Justice: Judicial Power and the Legal Complex in Pakistan under Musharraf 35 (2010) Law & Social Inquiry 1008

الشوارع والحملات الإعلامية ودعم الأحزاب المعارضة. وتوضح هذه القضية أن 'مرجع الخلاف'[15] الذي تبناه المحامون 'بإمكانه أن يكون متباينًا شأنه شأن أية حركة اجتماعية'.[16]

الإجراءات القانونية غير العادلة

إضافة إلى الحملات التي سبق ذكرها، فقد اشترك المحامون أيضًا في مقاطعة إجراءات قانونية معينة. وعادة ما يكون الدافع لمثل هذه المقاطعات هو القناعة بأن الإجراء برمته غير عادل. وعلى أية حال، فإن التعريف بالإجراء غير العادل هو أبعد ما يكون عن الوضوح. فمن الممكن تكوين مفهوم شامل عن النظام القانوني أو الإجراء القانوني غير العادل بكونه مخالفًا القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو منكرًا الحق في محاكمة عادلة، أو مفرقًا ضد فئة اجتماعية بعينها أو "مزورًا" لصالح الحصول على نتيجةٍ ما.[17] تقول ألكسندرا لاهاي أستاذة القانون إن هناك العديد من الأوجه للإجراء "العادل": فيجب أن يكون خصوميًّا بطبيعته، وأن يسمح للموكلين ومحاميهم بالوصول إلى الأدلة، وأن يكون له رسوم وإجراءات تم اتخاذها سالفًا، وأن يشرف على العملية بأكملها صانع قرارات نزيه.[18] ومن شأن الإخلال بأي مما سبق أن يعطي تعريفًا أدق للنظام غير العادل، حيث يعكس حجم الإخلال مدى ظلم النظام.

وقد حدد المعنيون خصائص محددة للإجراءات القانونية غير العادلة في تعليقات اللجان العسكرية في غوانتنامو،[19] والمحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة.[20] في عام 2003، وجهت الجمعية العامة لمحامي الدفاع بالولايات المتحدة أعضاءها إلى أنه من غير الأخلاقي أن يمثلوا متهمًا امام اللجان العسكرية في غوانتنامو.[21] وكان السبب في هذا الموقف هو رؤية أن الشروط المفروضة من قبل وزارة الدفاع من شأنها أن تجعل من المستحيل على المحامين توفير التمثيل الكافي أو اللائق أخلاقيًّا للدفاع عن المتهمين.[22] وبشكل خاص، فقد فرضت القواعد قيودًا هامة على قدرة المحامين على الاطلاع على الإجراءات السرية والمعلومات المحمية، إضافة إلى قيود على وقت ومدة التواصل مع الموكلين، كما أتاحت مراقبة محادثات المحامين مع موكليهم. وبالإضافة، فقد انتقد المحامون وفقهاء القانون مواصفات الجرائم والحد الأدنى من مستوى الأدلة على أنها تميل نحو إدانة المتهم. وامتد نقد الإجراءات ليشمل عدم وجود استعراض خارجي محايد للقضية، وتحديدها بالتخصيص بدلًا من التقديم، مع القوانين السابقة واللاحقة للقانون الفعلي المسموح به.[23]

وقد طال النقد المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة كذلك. وقد تناول تقريران مفصلان في عام 1989 تجربة المحامين في التعامل مع نظام المحاكم العسكرية وألقيا الضوء على العديد من مخالفات القانون الدولي.[24] فيما أوضحت دراسات أخرى الظروف الظالمة التي يتم فيها احتجاز ومحاكمة المعتقلين الفلسطينيين. وعلى وجه الخصوص، وُجِدَ أن احتمالية وجود فرصة لإطلاق السراح بكفالة هي محض نظريات، في حين كان تمديد فترة الاحتجاز هو الأقرب للحدوث، وكثيرًا ما مُنِعَ المحامون الوصول لموكليهم حتى انتهاء التحقيقات – التي انتهى الكثير منها بإدانة المعتقلين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شكلت "الأدلة السرية" عوائق في طريق الاعتقال،

---

[15] سيدني ج. تارو، Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics (دار جامعة كامبريدج للنشر 2010). تمت صياغة المصطلح من قبل تشارلز تيلي، The Contentious French (دار نشر جامعة هارفارد 1986) 4.

[16] شعيب أ. غياس، المرجع السابق 1006

[17] ماري تشه، Should Lawyers Participate in Rigged Systems-The Case of the Military Commissions (2005) 1 صحيفة سياسة وقانون الأمن القومي 375

[18] ألكسندرا لاهاي، Portraits of Resistance: Lawyer Responses to Unjust Proceedings (2009 – 2010) 57 مراجعة القانون بجامعة كاليفورنيا 725

[19] مارثا مينو، Breaking the Law: Lawyers and Clients in Struggles for Social Change (1990) 53 مراجعة القانون بجامعة بيتسبرغ 723؛ ماثيو آيفي، Challenges Presented to Military Lawyers Repressing Detainees in the War on Terrorism (2010) 66 استطلاع الرأي السنوي حول القانون الأمريكي لجامعة نيويورك 211؛ ماري تشه، المرجع السابق

[20] مايكل أ. أوليفاس، Breaking the Law on Principle: An Essay on Lawyers' Dilemmas, Unpopular Causes, and Legal Regimes (1990 – 1991) 52 مراجعة القانون بجامعة بيتسبرغ 815؛ جورج ه. بشارات، Attorneys for the People, Attorneys for Cause lawyering: the Land: The Emergence of Cause Lawyering in the Israeli-Occupied Territories (1998) Political commitments and professional responsibilities453 – 486؛ جورج ه. بشارات، Courting justice? Legitimation in Lawyering under Israeli Occupation (1995) 20 Law & Social Inquiry 349 – 405؛ إلين ياروشفسكي، Zealous Lawyering Succeeds against All Odds: Major Mori and the Legal Team for David Hicks at Guantanamo Bay (2008) 13 مراجعة القانون بجامعة رودجر ويليام 469

[21] الاستشارية الأخلاقية لاتحاد اللجنة الوطنية لمحامي الدفاع الجنائيين NACDL، بيان مشاركة المحامي المدني في الإجراءات القضائية العسكرية، 03-04، (أغسطس 2003).

[22] انظر، ماري تشه.

[23] المرجع السابق.

[24] بتسيليم، *The Military Court System in the West Bank*، (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (1989)؛ فيرجينيا شيري، *Background Memorandum: Boycott of the Military Courts by West Bank and Israeli Lawyers* ، (لجنة المحامين لحقوق الإنسان 1989).

وتأجلت المحاكمات بشكل كبير وبدت سياسات الحكم وكأنها معدة سلفًا.[25] ويقول النائب العسكري السابق بغزة: "من الصعب عليّ تذكُّر إفراج عن أحد المعتقلين بتهمة الإرهاب، فلم يسبق أن شهدنا ذلك تقريبًا. فكل من يُتهم تتم إدانته، وذلك على أسس قد لا تقبلها أية محكمة إسرائيلية بأي حال من الأحوال. ويمثِّل 99% من المتهمين أمام المحكمة باعترافٍ مُوَقَّعٍ بالإدانة، وهو ما يثير الريبة[26]" وفي الواقع، فإنه يبدو أن المساومة القضائية قد صارت إستراتيجية ثابتة لا اختيارًا – في الغالب نظرًا لأن فترة الاعتقال دون محاكمة تطول عن مدة العقوبة نفسها. وبالإضافة إلى الظروف المجحفة التي يتعرض لها المعتقلون، فإن المحامين أنفسهم ممن يعملون بالمحاكم العسكرية قد اعتقلوا وهوجموا من قبل جنود قوات الدفاع الإسرائيلية.[27]

بالإضافة إلى بعض الإجراءات القانونية الظالمة بعينها، فإن المحامين يجدون أنفسهم في بعض الأحيان في مواجهة نظام قانوني كامل غير عادل بطبيعته، كما كان الحال في جنوب أفريقيا إبان الفصل العنصري. واعتُبِرَ القانون، الذي وُضِعَ على أسس عنصرية، بمثابة إطار منهجي لتنظيم رأس المال، وكأداة قمع كذلك.[28] وعلى هذا النحو، لم يكن الفصل العنصري نظامًا ظالمًا بطبيعته فحسب، بل كان قانونيًّا للغاية كذلك. في الواقع، كان لدى البيض في جنوب أفريقيا "ضمير غير عادي حول تأمين سلطة قانونية لانتهاكاتهم."[29] ومع ذلك، فإن النظام الذي يتفق مع سيادة القانون ليس بالضرورة شرعيّاً أو عادلاً إذا كان القانون عنصريّاً بطبيعته – بإمكان الحكومات استخدام القانون لصيانة وتنفيذ قمعها[30]. وفي مثل تلك الحالات التي تتصف الإجراءات فيها بعدم العدل، يواجه المحامون معضلة فيما يتعلق بالدرجة الملائمة للمشاركة.

دور المحامين في الأنظمة القانونية غير العادلة: الامتثال أم المقاومة؟

لا يتخذ المحامون موقفًا موحدًا تجاه الأنظمة أو الإجراءات غير العادلة. ففي الوقت الذي قد يختار فيه بعض المحامين العمل داخل النظام، يمتنع البعض الآخر عن المشاركة. في الحالة الأولى، يجب أن نفرق بين ما يُسمى محاميو "القضايا العامة" والمحامون "التقليديون" أو محامو "الموكلين"،[31] نظرًا لأن هذا الفرق قد يؤثر على دوافع المشاركة في الأنظمة غير العادلة. يصف أوستن سارات وستيوارت تشينجولد المحاماة التقليدية بأنها نشاط يقوم على تقاضي "أتعاب عن الخدمة" ويركز على الموكلين ويحرص فيه المحامون على الدفاع عن موكليهم بحماس وبراعة في حين يخدمون الصالح العام. أما محاماة القضايا العامة، فتتسم بأنها ذات طابع سياسي بشكل أكبر، فهي إحدى أشكال "النشاط الأخلاقي"[32]، وتهدف إلى استخدام الوسائل القانونية بغرض تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية. ويسعى محامو القضايا العامة إلى إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية – وهو هدف يتجاوز تمثيل الموكلين. وفي واقع الأمر، "لا تكون خدمة الموكل سوى جزء من خدمة القضية".[33]

ربما يساعد هذا الفرق على كشف الأسباب التي تدفع أحد المحامين إلى المشاركة في إجراء غير عادل. فقد يلجأ المحامون التقليديون مثلاً إلى المشاركة بدافع واجبهم نحو المحكمة أو الموكِل، أكثر من رغبتهم في مقاومة الظلم. علي سبيل المثال، رغم ما تعرضت إليه الإجراءات غير العادلة في أيرلندا الشمالية إبان حكومة قانون الطوارئ من انتقادات، إلا أن المحامين واصلوا ممارسة "عملهم المعتاد" في الدفاع عن الموكلين، مما يعكس ما أسماه ماكيفوي في موضع آخر "ثقافة السلبية".[34] ويعزى سبب انعدام المقاومة إلى خصائص البيئة في أيرلندا الشمالية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، والتي عززت مواصلة التعاون مع النظام القانوني عقب فرض قانون الطوارئ. وتتضمن هذه الخصائص قلة عدد المحامين النشطاء الذين كانوا ينظرون إلى أنفسهم كمهنيين يعملون في بيئة تتسم بالتنافس الشديد، ويشعرون بواجبهم نحو المحكمة ونحو تمثيل موكليهم في أوقات عصيبة.[35] ورغم أن بعض المنظمات غير الحكومية كرابطة العدالة القانونية أيضًا قد دعت إلى مقاطعة جلسات الاعتقال، كما تعرضت الإجراءات المتبعة في محاكم ديبلوك

---

[25] انظر، مايكل أ. أوليفاس.
[26] لدى فيرجينيا شيري، انظر 7.
[27] جورج إ. بيشارات، 'Attorneys for the People'، ص 468.
[28] ستيفن إلمان، *In a Time of Trouble: Law and Liberty in South Africa's State of Emergency* (مطبعة كلاريندون، 1992).
[29] ج. ليليفيلد، لدى جون موريسون، كيران مكيفوي، وأنتوني جوردون (تحقيق)، *Judges, Human Rights and Transition* (مطبعة جامعة أكسفورد، 2007)، ص 301.
[30] ديفيد ديزينهاوس، *Recrafting the Rule of Law: The Limits of Legal Order* (دار نشر بلومزبري، 1999).
[31] هاتان الفئتان غير ملموستان، لكن يمكن النظر إليهما على أنهما تندرجان في سلسلة. أوستن سارات وستيوارت تشينجولد، " *Cause lawyering: Political commitments and Professional Responsibilities*" (مطبعة جامعة أكسفورد 1998).
[32] كيران ماكيفوي، *'What did the Lawyers do during the 'War'? Neutrality, Conflict and the Culture of Quietism'* (2011) 74 ، مجلة "ذا مودرن لو ريفيو" ص.350 – 384.
[33] أوستن سارات وستيوارت تشينجولد، مرجع سابق ص. 4
[34] كيران ماكيفوي، *'What did the Lawyers do during the 'War'?'*، مرجع سابق.
[35] ب.جورجنسون، (1982) ' *Defending the Terrorists: Queen's Counsel before the Courts of Northern Ireland* '، مجلة "جورنال أوف لو أند سوسيتي"، 9(1): ص.115-126.

التي لم تكن تضم هيئة محلفين إلى انتقادات من الخارج، إلا أن المحامين لم يعربوا عن أية فائدة أو رغبة في مقاطعة المحاكم.[36] وبدلاً من ذلك، أدى الانقسام المجتمعي إبان ذروة الصراع في أيرلندا الشمالية إلى اعتقاد بعض المحامين بضرورة وجود الإجراءات غير العادلة.[37] ومن ثم، قد تدفع عوامل من هذا القبيل المحامين، وبالتحديد المحامين "التقليديين"، إلى المشاركة في إجراءات قانونية غير عادلة.

يطرح هذا الموضوع بدوره السؤال التالي: "ما الذي نتوقعه بالتحديد من المحامين في مجتمعات تمر بصراعات؟"[38] ترى لاهاف أن مشاركة المحامين في أنظمة غير عادلة تعني مشاركتهم في الظلم، حيث إن مشاركتهم تجعل سير الإجراءات ممكنًا.[39] ولكن، هل من المنطق أن نعتبر المحامين متخصصين غير سياسيين يعملون من أجل "الحفاظ على وضعهم ودخلهم واحتكارهم للسوق؟"، أم هل المتوقع من المحامين تحمل عبء مسؤوليات أخلاقية أكبر؟ [40] يسعى محاميو القضايا العامة بجدية إلى تحمل هذه المسؤوليات الإضافية من أجل تحقيق العدالة بشكل أكبر. فقد يلجأ هؤلاء المحامون إلى المشاركة في إجراءات غير عادلة، ليس من أجل الدفاع عن موكليهم فحسب، بل باعتبار المشاركة إحدى أشكال المقاومة.

استراتيجيات المقاومة

تقدم لاهاف إطارًا تفرق فيه بين فئتين من القرارات التي يتخذها المحامون ممن يسعون إلى مقاومة الظلم وهما: الانسحاب والتعبير عن الرأي، والمقاومة الداخلية والخارجية.[41] ولا تستبعد أي من هاتين الفئتين الفئة الأخرى بل يمكن دمجهما معًا في إجراء واحد. وبينما يعني "الانسحاب" الامتناع عن المشاركة في إجراءات غير عادلة، ويتضمن مقاطعة فردية وجماعية، يُقصد بـ"التعبير عن الرأي" توصيل الشعور بالاستياء من الظلم. وبالإضافة إلى تحديد السمات المبدئية للاستراتيجيات، قد تكون المقاومة داخلية أو خارجية، بمعنى أنها قد تحدث داخل الإجراء أو النظام غير العادل أو خارجه. ويوضح هذا الفرق مصدر التغيير المتوقع – أي هل ينبع التغيير من داخل النظام ذاته (قانوني) أو من خارجه (غير قانوني).[42]

من الممكن التعبير عن الرأي من خلال المقاومة الداخلية أو الخارجية. فعلى المستوى الداخلي، يستطيع المحامون استخدام المرافعات القانونية المنطقية للطعن في الإجراء وتسجيل أوجه الظلم لاستخدامها في الاستئناف لدى محكمة عليا. على سبيل المثال، حرص المحامون الذين كانوا يدافعون عن مارتن لوثر كينج جونيور أثناء محاكمته في قضية مقاطعة حافلات مونتجمري، على ممارسة استراتيجية داخلية / التعبير عن الرأي عند استئناف الحكم لدى المحاكم الفيدرالية بعد أن أدانته محكمة الولاية. وعلى المستوى الخارجي، يستطيع المحامون اللجوء إلى استراتيجية التعبير عن الرأي بغرض وضع هذا الإجراء بين يدي "محكمة الرأي العام". وبينما يكون هدف المحامين المشاركين في المقاومة الداخلية استخدام اللغة والقواعد التي يستخدمها الإجراء غير العادل من أجل الطعن فيه، تسعى استراتيجية المقاومة الخارجية إلى معارضة النظام بالتحرك السياسي. وسواء لجأ المحامون إلى المقاطعة أو المشاركة، تحث المقاومة الخارجية الأطراف الخارجيين على الاعتراف بوجود الظلم، وبالتالي ممارسة الضغط بهدف إحداث تغيير. وقد شاركت الرابطة الوطنية لمحامي الدفاع الجنائي مشاركة فعالة في هذه الاستراتيجية حين عبرت علنًا وبدقة عن معارضتها نظام اللجان العسكرية في جوانتانامو.[43]

المقاطعة أم عدم المقاطعة: اعتبارات وتبعات

يمكن دراسة قرار مقاطعة إجراء أو نظام غير عادل في ضوء النتائج المترتبة على المشاركة في إجراءات غير عادلة. فالسؤال الرئيسي الذي يطرح ذاته أمام المحامين هو ما هي الاستراتيجية التي يُحتمل بدرجة أكبر أن تؤدي إلى النتيجة المرغوبة – التعبير عن الاستياء أم تغيير النظام غير العادل ذاته. فالمشكلات التي تتضمن نتائج الاعتراف بالشرعية، والقدرة على تحقيق مكاسب محتملة، بالإضافة إلى واجبات المحامين الأخلاقية، ونتائج القرار على الموكلين، وطبيعة مهنة المحاماة، تعتبر جميعها عوامل تؤثر على قرار المحامين.

---

[36] بيرث جورجنسون، *'Defending the Terrorists: Queen's Counsel before the Courts of Northern Ireland'* 9 (1982) مجلة "جورنال أوف لو أن سوسيتي" ص. 115

[37] كان الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات يرون أن محاكم ديبلوك "أفضل نظام ممكن في ظل الظروف الراهنة"، المرجع نفسه ص. 121.

[38] كيران ماكيفوي، *'What did the Lawyers do during the 'War'?'*، مرجع سابق ص.377.

[39] ألكسندرا لاهاف، مرجع سابق ص. 729 .

[40] كيران ماكيفوي، *'Paramilitary Imprisonment in Northern Ireland: Resistance, Management, and Release'* (مطبعة جامعة أكسفورد 2001)؛ وستيفن إلمان، *'Lawyers against the Emergency'* (1990) 6 مجلة "ساوز أفريكان جورنال أون هيومان رايتس" ص. 228؛ وجوف بودلندر، *'The Responsibility of Lawyers to Challenge Injustice'* (1992) 40 مجلة "كليفلاند ستيت لو ريفيو" ص.475.

[41] فئتان طورهما في الأصل ألبرت هيرشمان لردود أفعال المستهلكين تجاه انخفاض أداء الشركات. ألكسندرا لاهاف، مرجع سابق ص. 749.

[42] المرجع نفسه.

[43] لجنة الاستشارات الأخلاقية بالرابطة الوطنية لمحامي الدفاع الجنائي، مرجع سابق.

نتائج الاعتراف بالشرعية مقابل المكاسب المتوقعة

يساور المحامين القلق من المشاركة في الأنظمة أو الإجراءات القانونية غير العادلة، حيث إنها قد تعني الاعتراف بشرعية هذه الإجراءات، حتى وإن كان المحامون يجتهدون لمقاومة الظلم. فقد تساعد المشاركة على ظهور إجراء معادٍ وتوحي بأن الإجراء أو النظام قادر على إصدار نتائج عادلة. ومثال على ذلك الرواية التي تنقلها لاهاف عن جول براود، وهو محام كان يمثل مجتمعات السود في جنوب أفريقيا حيث تسود التفرقة العنصرية في ستينات القرن العشرين. فيحكي براود أن النائب العام الأمريكي اقترب منه في المراحل الأولى لإحدى القضايا للتعبير عن إعجابه بقدرته على تقديم شكاوى علنية ضد الحكومة داخل المحكمة. وقد انتهت القضية بالقبض على شهود براود واعتقالهم بعد إعلان حالة الطوارئ. كما أدت مشاركة براود في هذه الحالة إلى أن تبدو المحاكمة كأنها عادلة، رغم معارضته الشخصية للنظام.[44] وعلى غرار ذلك، ساعدت مشاركة المحامين المستمرة في محاكم ديبلوك ومحاكمات الاعتقال في أيرلندا الشمالية، رغم ما تعرضت له من انتقادات حادة من الخارج، في إضفاء صفة الشرعية على الإجراءات من الناحية الرمزية والعملية.[45]

إن قلق المحامين من المشاركة خشية إضفاء صفة الشرعية على نظام غير عادل أو "زائف" تعتبر ضمن الموضوعات التي يتكرر طرحها في المناقشات التي تدور حول المقاطعة. فقد زعم محامو الدفاع في خليج جوانتانامو أن اللجان "زائفة"، وأعربوا عن قلقهم من أن مشاركتهم لن تسفر عن شيء سوى "الإضافة لهذه اللجان وجعلها تبدو كما لو كانت حقيقية".[46] وفي مثل هذه الحالات، قد ينتهي المحامون إلى أنه من الأفضل الانسحاب أو "الخروج" من الإجراءات بدلاً من الاستمرار في إظهار الخصومة لنظام غير عادل أو تقديم الدعم له. وقد كان هذا حال الرابطة الوطنية لمحامي الدفاع الجنائي الذين رأوا أن المساوئ الشديدة المفروضة على المحامين في اللجان العسكرية بخليج جوانتانامو لا تساعد إلا في ضمان "إدانات غير عادلة وغير موثوق بها".[47] وبالمثل، قررت فيليسيا لانجر، محامية إسرائيلية شهيرة تدافع عن موكلين فلسطينيين في الأراضي المحتلة، اعتزال العمل في المحاكم العسكرية قائلة: "لم يعد بإمكاني المساعدة، ولا يسعني إحداث أي تغيير، ولكن وجودي هناك يعني الاعتراف بالنظام. فدوري هناك كورقة التوت التي تتستر على النظام بدلاً من أن تدينه بشكل علني وصريح".[48] وهناك مثال أحدث وهو مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، وهي منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان قررت عدم الاستمرار في إحالة شكاوى الانتهاكات ضد الفلسطينيين إلى نظام إنفاذ القانون العسكري الإسرائيلي. فبعد مراجعة القضايا التي تقدمت بها، خلصت المنظمة إلى أن النظام مجرد "آلية تمويه"، حيث "تقاس وظيفته الحقيقية بقدرته على مواصلة النجاح في التستر على الأفعال غير الشرعية وحماية الجناة".[49]

تشير هذه الحالات إلى الاعتراف بضعف الأمل في تحقيق العدالة من خلال العمل داخل النظام – أي باتباع استراتيجية داخلية / التعبير عن الرأي. فإذا ضعف أمل المحامين في إحداث تغيير، ربما يصبح الانسحاب خيارًا أكثر فعالية، وإن لم يكن الخيار الوحيد. ولكن التفاؤل بإمكانية تحقيق مكاسب ربما يدفع المحامين إلى اتخاذ قرار المشاركة. ففي السنوات الأولى للصراع في أيرلندا الشمالية، رفض المعتقلون الجمهوريون الاعتراف بشرعية المحاكم الجنائية. ومع ذلك، تغير هذا الأسلوب تدريجيًا عندما أدركوا إمكانية بدء المعارضة بنجاح.[50] وبالفعل، هناك حالات كثيرة رأى فيها المحامون أن المشاركة في نظام غير عادل قد يفضي إلى مكاسب تفوق أية نتائج للاعتراف بالشرعية.

وفي المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة، يقول جورج بيشارات أن تكاليف المشاركة والاعتراف بالشرعية كانت ضئيلة نسبيًا، ولم تكن مكاسب المشاركة كبيرة، إلا أنها كانت تفوق التكاليف.[51] فقد أسفرت جهود المحامين عن تحسين الحقوق الإجرائية، وكشف مساوئ نظام المحاكم، فضلاً عن إتاحة فرصة أكبر للتفاوض على تخفيف العقوبة، وإنشاء محاكم الاستئناف التي لم تكن موجودة قبل عام 1989. علاوة على ذلك، كان للمحامين دور رئيسي في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها. فإذا اختار المحامون المتعاطفون مع المصالح الفلسطينية مقاطعة النظام، فإن ذلك يعني السماح للمحكمة العسكرية بالمضي قدمًا دون معارضة. وقد خلص بعض المحامين إلى نتيجة مشابهة فيما يتعلق بالنظام القانوني في جنوب أفريقيا حيث تسود التفرقة العنصرية. فرغم المقاطعات الاقتصادية والثقافية التي يفرضها المجتمع الدولي، إلا أن المحامين اتخذوا موقفًا موحدًا حيث لجأوا إلى معارضة التفرقة العنصرية من الداخل مستخدمين استراتيجية داخلية / التعبير عن الرأي، رغم علمهم بأن فرص النجاح محدودة.[52] ويذهب ريتشارد أبل، أحد علماء الاجتماع والقانون، إلى أنه كان من الممكن مقاضاة النظام نظرًا لأنه "استخدم مؤسسات قانونية لإرساء مبدأ التفرقة العنصرية وتطبيقه".[53] وقد استطاعت هذه الاستراتيجية تحقيق مكاسب "متواضعة"، كالحماية من التعرض لعقوبات أشد قسوة، إلا أن أبل يوضح كيف ساعدت هذه الاستراتيجية على "الإبطاء من تنفيذ مشروع التفرقة العنصرية الكبرى حتى استطاع السياسيون إلغاءه".

---

44 رواية تنقلها ألكسندرا لاهاف عن جول براود، المرجع السابق ص. 743.

45 كيران ماكيفوي، *'What did the Lawyers do during the 'War'?'* ص.363، بيرث جورجنسون، مرجع سابق.

46 مقابلة مع محامي الدفاع في خليج جوانتانامو تذكرها ألكسندرا لاهاف في مرجع سابق ص. 746.

47 لجنة الاستشارات الأخلاقية بالرابطة الوطنية لمحامي الدفاع الجنائي، مرجع سابق 1.

48 مأخوذ من كتاب جورج ا. بشارات، *'Courting Justice?'*، مرجع سابق ص. 359.

49 بتسيلم ' *The Occupation's Fig Leaf: Israel's Military Law Enforcement System as a Whitewash Mechanism* '، (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة 2016) ص. 37.

50 كيران ماكيفوي، ' *Paramilitary Imprisonment in Northern Ireland* 'ص.565، 550.

51 جورج ا. بشارات، *'Courting Justice?'* مرجع سابق.

52 ستيفن إلمان، *'Law in and Legitimacy South Africa'* (1995) 20، مجلة لو أند سوشيال إنكويري ص. 407- 479.

53 ريتشارد ل.أبل ' *Politics by Other Means: Law in the Struggle Against Apartheid* '، 1980-1994 (روتلدج 1995) 3.

[54]وحتى إن لم يستطع المحامون تحقيق نتائج أخرى، فإنهم كانوا يضمنون أن المحكمة تستمع بصفة دورية إلى المعتقلين دون محاكمات – وهي نتيجة أفضل من عدم الاستماع إليهم مطلقًا.[55] ومن ثم، يمكن للمشاركة أن تساعد في حماية الموكلين، حاليًا ومستقبلاً، من أسوء انتهاكات يمكن أن ترتكبها الدولة في حقهم من خلال تحقيق مكاسب ضئيلة.

ولكن، تمثل المكاسب خطرًا، إذ أنها قد تعزز دعم الإجراءات غير العادلة بالتوصل إلى نتائج مقبولة.[56] فقد تمكن محامو الدفاع المدني والعسكري عن المعتقلين بخليج جوانتانامو من الحصول على عدة تنازلات لموكليهم باتباع استراتيجية داخلية / التعبير عن الرأي. على سبيل المثال، نجح جوشوا دراتل، محامي الدفاع المدني عن ديفيد هيكس، في التفاوض على تغيير قواعد اللجنة، بما يسمح بإلغاء مراقبة الاتصال بين المحامي وموكله، بالإضافة إلى القدرة على الحصول على تأجيلات حسب تقدير اللجنة ومشاورة الخبراء خارج فريق الدفاع بشأن المعلومات غير السرية والطعن في الإجراءات السرية.[57] علاوة على ذلك، استطاع كل من تشارلز سويفت ونيل كاتيال، المحامين الموكلين بالدفاع عن سالم أحمد حمدان، استصدار حكم من المحكمة العليا بالولايات المتحدة عام 2006 يقضي بعدم دستورية اللجان العسكرية.[58] ومع ذلك، لم تدم هذه المكاسب طويلاً حيث ألغى الكونجرس قرار المحكمة العليا، وتم إرساء قواعد جديدة للجان.[59] لقد أسفر دفاع المحامين بحماس عن كلا المعتقلين عن نتائج ضئيلة، إلا أن الحكومة غالبًا ما تستشهد بدفاعهم كدليل على توفير النظام "محاكمات عادلة شرعية تتسم بالشفافية".[60] وهكذا، يمكن أن تُستخدم المكاسب المتواضعة بدورها في إضفاء المزيد من الشرعية على نظام غير عادل.

نستنتج من المكاسب التي، كما ذكر البحث، تم تحقيقها في الأراضي المحتلة وخليج جوانتانامو أنه رغم افتقاد الإجراءات إلى العدالة، إلا أنها تصدر عن دول تقدر مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.[61] ويعترف بشارات أنه ليس من المحتمل أن تقدم دول قمعية عديدة فرصًا ومساحةً مشابهة لتحقيق مكاسب من داخل النظام – المقاومة الداخلية.[62] إن استخدام التقاضي للطعن في الإجراءات غير العادلة تتطلب من المحامين الإيمان بوجود مبادئ قانونية جوهرية في النصوص العامة يمكن أن تؤدي إلى نتيجة عادلة من خلال المرافعات والتفسيرات المنطقية.[63] فضلاً عن ذلك، يجب أن يؤمن المحامون بأن القضاة يتمتعون بدرجة كافية من الحياد، أو يتبعون التقليد القانوني الليبرالي كي تسفر المرافعات عن نتائج إيجابية. ففي مثل هذه الحالات، قد يقرر المحامون أن السير في إجراءات التقاضي يستحق الجهد. أما إذا رأى المحامون أن القضاة يفسرون القانون تفسيرًا وضعيًا متشددًا، وليس من المحتمل إقناعهم بسهولة بالحجج البديلة، فعندئذ قد تصبح استراتيجية الانسحاب أكثر ملاءمة. هكذا، يساهم مدى اعتقاد المحامين بإمكانية إقناع القضاة والمحكمة في اتخاذهم قراراً بالمشاركة وتحديد طريقة المشاركة.

وبوجه عام، تعتبر مناقشة مخاطر الاعتراف بالشرعية والمكاسب المحققة بالتقاضي أحد الجوانب التي تؤثر على إتخاذ المحامين قرار المقاطعة أو المشاركة. ولكن في هذه المناقشة، يجد المحامون أنفسهم في مأزق: فربما تساعد المكاسب والمرافعات القانونية المنطقية على تقليل حدة الظلم الواقع على الموكلين الأفراد، إلا أنها تعرقل الجهود لمقاومة الظلم ككل. وبالفعل، قد تستشهد الدولة، كما سبق وذكرنا، بالمكاسب كدليل على عدالة النظام، وبالتالي، يمكن للمشاركة أن تعزز القواعد التي يحاول المحامون تغييرها. وتشير الأمثلة الواردة في هذا البحث إلى أن المقاطعة هي استراتيجية يلجأ إليها المحامون الذين يسعون إلى مقاومة الظلم، عندما تضعف أو تنعدم الآمال في تغيير النظام من الداخل.[64] ولكن المكاسب المتواضعة التي تم تحقيقها في حالة المعتقلين تشير إلى أنه ثمة عوامل أخرى تؤثر على هذا القرار. ويبدو من حالات عديدة كما لو كان احتمال تحقيق المكاسب (سواء كانت متواضعة أو كبيرة)، وليس ضمان تحقيقها هو ما يدفع المحامين إلى المشاركة.[65]

التزامات المحامين الأخلاقية المهنية تجاه الموكلين والعدالة

قد يتعارض الاشتراك في إجراءات غير عادلة مع المعنى الداخلي للأخلاق والعدالة لدى المحامين. فقد يشارك بعض المحامين من قبيل الالتزام المهني والأخلاقي تجاه الموكلين، أو الاعتقاد بأنهم يستطيعون تغيير النظام من داخله لاستعادة حس العدالة. عبرت دينا كمينسكايا، وهي محامية سوفياتية مثلت متهمين في محاكمات سياسية، عن الالتزام الأخلاقي الذي يحتم عليها الوقوف بجانب المعارضين والدفاع عنهم، برغم الفرصة المحدودة للنجاح في الإجراءات التي حددها سلفًا الحزب الشيوعي.[66] فيما واجه الآخرون

---

[54] المرجع نفسه ص. 548، 522.

[55] ستيفن إلمان، '*Lawyers against the Emergency*'، مرجع سابق ص. 229.

[56] المرجع نفسه.

[57] إلين ياروشيفيسكي، مرجع سابق.

[58] ألكسندرا لاهاف، مرجع سابق.

[59] المرجع نفسه.

[60] إلين ياروشيفيسكي، مرجع سابق ص. 493؛ ألكسندرا لاهاف، مرجع سابق ص. 747.

[61] جورج ا. بشارات، '*Courting Justice?*' مرجع سابق.

[62] المرجع نفسه ص. 403.

[63] ألكسندرا لاهاف، مرجع سابق 783-4.

[64] المرجع نفسه ص. 758.

[65] ستيفن إلمان، '*Law and Legitimacy in South Africa*'، مرجع سابق ص. 250.

66 ماري شيب، سبق ذكر المرجع.

هذا التعارض بشكل أكثر حدة. على سبيل المثال، كان مطلوبًا من جوشوا دارتيل، محامي الدفاع المدني عن المعتقل لدى سجن جوانتانامو، ديفيد هيكس، أن يختار بين الموافقة على القواعد الجديدة في النظام الذي رأى أنه ظالم وبين التخلي عن موكله وتركه يواجه اللجنة القضائية بدون مساعدته. وفيما يتعلق برفضه قبول القواعد الجديدة، أوضح دارتيل للجنة ـ والجمهور العريض ـ قائلاً، "لا يمكنني التوقيع على وثيقة تقدم شيكًا على بياض لالتزاماتي الأخلاقية كمحام، والتزاماتي الأخلاقية تجاه موكلي، والتزاماتي الأخلاقية التي تنص عليها قواعد المسؤولية المهنية لولاية نيويورك والتي أمتثل لها".[67] وقد أدى هذا إلى فقدان أهلية دارتيل وبالتالي لم يعد قادرًا على تمثيل هيكس. وعندما عرضت عليه فرصة البقاء بجانب هيكس بدون القدرة على الدفاع عنه، أجاب دارتيل قائلاً، "لن أدعي أنني أمارس عملي هنا بينما في الحقيقة لست مخولاً لممارسته بالفعل".[68] وعلى نحو مماثل، قرر تشارلز سويفت، عضو في فريق الدفاع عن سليم حمدان، التخلي عن الحضور، وتقديم أدلة براءة موكله للمحكمة الخاصة باستعراض وضع المحارب، معتبرًا أن الإجراءات غير عادلة ومحددة سلفًا.[69] وفي حين أنه لم يكن من المرجح أن تغير أدلة سويفت نتيجة محاكمة موكله، إلا أن حمدان انتقد محاميه بشدة، وشعر بأنه قد تخلى عنه. وفي الواقع، يواجه المحامون معضلةً صعبةً عند النظر فيما إذا كانوا سيشاركون في الإجراءات القانونية التي يرون أنها تنطوي على أمل ضعيف أو لا تنطوي على أي أمل في تحقيق العدالة والإنصاف. وعلى الرغم من أن سويفت حاول أن يشرح لموكله أن المحاكم كانت شرعية من حيث المظهر فقط، وأن هذا الجدل غير مجدي، إلا أن "التمييز لم يكن ذا معنى عند حمدان".[70] وعلى هذا النحو، يصبح من الواضح أن للخروج من النظام لأسباب أخلاقية أو مهنية عاقبة أخرى متمثلة في التخلي عن الموكلين.

وفي بعض الحالات، يتخذ الموكلون قرار المقاطعة لمحاميهم. فغالبًا ما يميل من لديهم دوافع سياسية إلى مقاطعة المحاكمات التي يرونها ظالمة، أو استغلال الموقف لإلقاء خطب عامة تهدف إلى إخضاع الحكومة لمحاكمة الرأي العام.[71] على سبيل المثال، اختار كل من علي البهلول وأحمد الدربي، المعتقلين في سجن جوانتانامو، مقاطعة محاكماتهم، ورفضا الاعتراف بشرعية المحاكمة.[72] فدائمًا ما يرى السجناء السياسيون أن المحاكمات تدار وفقًا للخلفية التاريخية والسياسية المحتملة لنضالهم.[73] ولذلك، غالبًا ما يفضلون قبول العقوبات الأشد بهدف تحريك قضيتهم. وكان هذا السلوك الذي انتهجه نيلسون مانديلا خلال محاكمة ريفونيا، حيث استغل قاعة المحكمة لتقديم سردية منافسة لمظالم الفصل العنصري للجماهير المحلية والدولية. كما تبنى أيضًا مروان البرغوثي، العضو المنتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني، هذا النهج. حيث رفض البرغوثي، الذي اعتقل بتهمة الإرهاب ويحاكم في محكمة مدنية إسرائيلية، السماح لمحاميه بالمساومة على تخفيف العقوبة أو تمثيله في قاعة المحكمة.[74] وبرغم ذلك، اتخذ المتهمون أنفسهم، في كل حالة من هذه الحالات، قرار المشاركة أو المقاطعة. قد يكون لمقاطعة الإجراءات القضائية الظالمة ما يبررها في القضايا المتعلقة بالسجناء السياسيين، حيث من الممكن أن يختار السجناء هذا الطريق. ومع ذلك، فإن القرار يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الأمر بمواطن عادي يريد من يمثله. على سبيل المثال، العديد من المتهمين في المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة ليسوا من النشطاء، ولكنهم عمال وأصحاب أراض اعتقلوا في خضم الصراع القائم. هؤلاء المتهمون يحتاجون إلى من يمثلهم في المحاكمات ويريدون لصوتهم أن يكون مسموعًا في المحكمة على أمل الحصول على أخف حكم ممكن. وفي الواقع، لا يمثل الجدل الدائر حول شرعية المحاكم من عدمها لدى المتهمين العاديين بشكل جوهري "ميزةً فكرية".[75] وكما يشير ستيفن إلمان، أنه غالبًا ما يتسبب المحامون الذين يختارون رفض تمثيل الموكلين في "ضربة لاستقلالية شخص، عانى بالفعل، كضحية [لنظام ظالم]، من العديد من هذه الضربات".[76] ويساعدنا هذا الصراع الأخلاقي في فهم مشاركة المحامين المتواصلة في الأراضي المحتلة. فبينما لم يحقق المحامون نجاحًا يذكر في قلب النظام الظالم، فقد حققوا مكاسب متواضعة في تحسين ظروف أفراد الموكلين.

ومما يرتبط بهذا الأمر، مسألة ما إذا كان يتعين على المحامين من الناحية الأخلاقية المشاركة في نظام قانوني ظالم، بدلاً من مقاطعته. تصف لهاف حالات المقاطعة الجماعية بأنها قهرية؛ حيث إنها تفرض توقف الإجراءات، ليس من خلال العمليات القضائية أو

---

[67] جوشوا دارتيل المستشهد به في ألكسندرا لهاف الذي سبق ذكره. ص 740

[68] المرجع نفسه. ص 740

[69] المرجع نفسه.

[70] المرجع نفسه. ص 742

[71] ريتشارد إل أبل المرجع السابق ص 533

[72] "مشتبه به في قضية إرهاب يفسد خطةً لاستئناف المحاكمات في كوبا" ذا نيويورك تايمز (12 يناير 2006) <http://www.nytimes.com/2006/01/12/us/nationalspecial3/terror-suspect-upsets-plan-to-resume-trials-in-cuba.html> تم الدخول على الرابط في 20 يناير 2017؛ 'Guantanamo defendant calls trial a 'sham'' لوس أنجلوس تايمز (10 أبريل 2008) <http://articles.latimes.com/2008/apr/10/nation/na-gitmo10> تم الدخول على الرابط في 20 يناير 2017؛ ماثيو بلوم، ''I Did Not Come Here To Defend Myself': Responding to War on Terror Detainees' Attempts To Dismiss Counsel and Boycott the Trial' (2007) مجلة ييل القانونية ص 70 – 119

[73] كيران ماك إيفوي، Paramilitary Imprisonment in Northern Ireland المرجع السابق. ص 564

[74] أول ألو, 'Marwan Barghouti in Tel Aviv Occupation, Terrorism, and Resistance in the Courtroom' (2016) الدراسات الاجتماعية والقانونية 1-22 ; ليزا حجار، *Courting Conflict the Israeli Military Court System in the West Bank and Gaza* (صحافة جامعة كاليفورنيا 2005) ص 234.

[75] رونين شامير، "استجابة الطاولة المستديرة الافتراضية لعدالة" (نشرة عدالة الإخبارية، 2008) <http://adalah.org/newsletter/eng/feb08/roundtable/roundtable.html> تم الدخول على الرابط في 20 يناير 2017

[76] ستيفن إلمان، In a time of trouble المرجع السابق. ص 254

السياسية الديمقراطية، ولكن لأن المحامين يلعبون دورًا ضروريا في عمل النظام.[77] وفي حين أن التقاضي القانوني والمبرر ينطوي على إمكانية إقناع الحكومة أو المحكمة بمعالجة المظالم الإجرائية، إلا أن رفض المشاركة يجبر الحكومة على ذلك. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تترك المقاطعة الجماعية المتهمين دون تمثيل أو تؤدي إلى تأخيرات كبيرة في محاكمات المعتقلين. وبينما تعد هذه مسألة من شأنها أن تسهم في قرار المحامي، إلا أن الحالات التي كانت فيها المقاطعة الجماعية ممكنة ـ لا سيما تلك التي تترك المتهمين دون تمثيل ـ قليلة جدًا.

الصعوبات والسلبيات المتمثلة في تنظيم المقاطعة الجماعية

بالإضافة إلى الموازنة بين مكاسب التقاضي المتوقعة وخطر الشرعية، والتزام المحامين الأخلاقي تجاه المحكمة والموكلين، تأتي طبيعة مهنة المحاماة التي تفرض قيودًا على إمكانية تنظيم مقاطعة جماعية. وتشير لهاف إلى سببين لذلك؛ أولهما، أن الآراء السياسية لأصحاب المهن القانونية غالبا ما تكون متنوعةً جدًا مما يصعّب الاتفاق.[78] ففي أيرلندا الشمالية، حاولت منظمة غير حكومية صغيرة ـ جمعية العدالة القانونية ـ تنظيم مقاطعة لجلسات استماع المعتقلين في ظل نظام يفرض قانون الطوارئ.[79] ومع ذلك، لم يتمكن الأعضاء من اتخاذ قرار توافقي بين المحامين وبالتالي استمروا في تقديم الخدمات القانونية. والثاني، أن مع قدرة المحامين على اختيار موكليهم، إلا أن المنع التام للتمثيل يعد أمرًا صعبًا، حيث من المرجح وجود محامين آخرين على استعداد ليحلوا محل المقاطعين للمحاكم. وهذا يخفف الضغط على النظام الظالم للتغيير. وفي الواقع، في اللجان العسكرية في جوانتانامو، يتم تلقائيًا تعيين محام عسكري للمعتقلين، بغض النظر عما إذا كان المحامون المدنيون، مثل أعضاء الجمعية القومية لمحامي الدفاع الجنائي، سيقررون المقاطعة أم المشاركة. وكانت هذه أيضًا هي المشكلة التي تعرقل مقاطعة محامي الضفة الغربية للمحاكم المدنية والعسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ـ مثال من بين عدة أمثلة لمقاطعة المحامين الجماعية الموسعة ردًا على النظام الظالم.

بدأت المقاطعة من جانب محامي الضفة الغربية عام 1967 في خطوة رمزية للتعبير عن عدائهم للاحتلال، مع توقع أن مقاطعة أوسع من جانب الفئات والقطاعات المهنية الأخرى ستلحق بمقاطعتهم.[80] وفي حين لاقت المقاطعة دعمًا من اتحاد المحامين الأردنيين ـ والذي قدم تعويضات مالية للحفاظ على الإضراب ـ لم ينجح محامو الضفة الغربية في احتكار تقديم الخدمات القانونية في الأراضي المحتلة. حيث تقدم محامون من غزة وإسرائيل ليحلوا محلهم، مما أدى إلى إحداث تغيير قليل جدًا في سير عمل المحاكم العسكرية، أو الاحتلال بشكل عام. ولقد عانت المقاطعة من نكسة أخرى عام 1971 حين أصاب الإحباط العديد من المحامين مما دفعهم لاستئناف خدماتهم. وبحلول منتصف الثمانينات، كان نحو ثلث محامي الضفة الغربية قد استأنفوا العمل بالفعل في الأراضي المحتلة.[81] فقد فشلت المقاطعة في حث مهن أخرى على أن تحذو حذوها أو على ممارسة ضغط كبير على المحاكم العسكرية. ومع ذلك، يمثل تمسك المحامين الواسع بهذه القضية لمدة أربعة سنوات إنجازًا كبيرًا في حد ذاته ـ نظرًا لتفاوت وجهات النظر في مهنة المحاماة.

يقترح بيشارات أن الرفض الجماعي للمساومة على تخفيف العقوبة ربما يكون التكتيك الأكثر فعالية.[82] فبالنظر إلى أن 95-99% من القضايا انتهت بهذه النتيجة،[83] كان من الممكن فرض قدر كبير من الضغوط والتكاليف على النظام القضائي العسكري إذا ما تبنى المتهمون رفض هذه الصفقة ومواصلة المحاكمة. ومع ذلك، لم يكن يقصد أبدًا تبني هذا التكتيك على نطاق واسع نظرًا لعدم الجدوى المفترضة. وبنظرة شاملة، يتطلب هذا النهج رباطة جأش وتضحيةً كبيرةً من جانب المتهمين، حيث من الممكن أن يؤدي هذا إلى إصدار أحكام أطول ـ على الأقل في المدى القصير. وعلاوة على ذلك، كان هناك قلق من عدم التزام المحامين أو المتهمين الآخرين، وهو الأمر الذي من شأنه تقويض فعالية المقاطعة. وفي حين أن هذا النهج يستهوي السجناء السياسيين والمحامين الساعين إلى مقاومة الظلم، فبالنسبة للمواطنين العاديين الذين يعانون من القمع الإسرائيلي، من المرجح أن يمثل هذا التكتيك خيارًا باهظ الثمن. ونتيجة لذلك، حاول المتهمون والمحامون العاملون في المحاكم العسكرية بدلاً من ذلك تعظيم حجم المصالح الفردية المتحصل عليها من خلال القنوات المتاحة في ظل نظام القضاء العسكري ـ وبعبارة أخرى، المساومة على تخفيف العقوبة.[84]

وحتى إذا اختار المحامون مقاطعة الإجراءات القضائية الظالمة، ليست هناك ضمانة لفعالية هذه المقاطعة في إحداث التغيير، كما هو واضح في مقاطعة محامي الضفة الغربية. حاول أيضًا المحامون العرب والإسرائيليون الذين يدافعون عن الفلسطينيين في المحاكم العسكرية الإسرائيلية مقاطعة المحاكم خلال الانتفاضة الأولى احتجاجًا على ظروف الاعتقال غير المرضية. ومع ذلك، تعين على

---

[77] ألكسندرا لهاف سبق ذكر المرجع.

[78] المرجع نفسه.

[79] كيران ماك إيفوي، "ماذا فعل المحامون خلال الحرب؟ سبق ذكر المرجع ص 363

[80] جورج إي بيشارات، "محامو الشعب" سبق ذكر المرجع.

[81] المرجع نفسه. ص 461

[82] جورج إي بيشارات، "محامو الشعب" سبق ذكر المرجع. ص 474

[83] تقرير بتسيلم 95% من المتهمين يسعون للمساومة على تخفيف العقوبة. بتسيلم، النظام القضائي العسكري في الضفة الغربية ـ تقرير متابعة، (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة 1990)؛ 99% هي النسبة التي ورد ذكرها في فرجينيا شيري، سبق ذكر المرجع.

[84] ومع ذلك، فإن بعض المتهمين لديهم أسباب سياسية أكثر لاختيار المساومة على تخفيف العقوبة. وعلى وجه التحديد، تمثل المشاركة في المحاكمة إشارةً ضمنيةً إلى أن النظام "قادر على الاستغناء عن "العدالة". " ليزا حجار سبق ذكر المرجع. ص 234

المحامين تنظيم مقاطعة مدتها ثلاثة أشهر خلال مدة عام واحد، حيث استمر تجاهل مطالبهم بتحسين ظروف الاعتقال[85] ـ مما يشكك في جدوى هذا النهج. وعلاوة على ذلك، شعر المحامون المقاطعون بضغط الرأي العام لمواصلة تقديم الخدمات القانونية لأولئك المعتقلين، وبالتالي استأنفوا العمل.[86] وبشكل عام، هناك أمثلة قليلة لمقاطعات المحامين الناجحة للإجراءات القانونية الظالمة. برغم أن ماري تشيه لا تشير إلى الرأي الأخلاقي للجمعية القومية لمحامي الدفاع الجنائي حول الأوضاع في جوانتانامو ـ بالإضافة إلى انتقادات فقهاء القانون ووسائل الإعلام ـ الذي ساهم في قرار الحكومة بتغيير قواعد اللجان القضائية. وهو ما يوحي بأن إرفاق المقاطعات باستراتيجية لرفع مستوى الوعي العام، يمكن أن يحدث تغييرات. وهذا يقودنا إلى السؤال التالي: هل مقاطعة الإجراءات القضائية الظالمة كافية، أم يتعين على المحامين لعب دور أكبر في مقاومة الظلم؟

مقاطعة المحامين وقيمة المقاومة الخارجية

يمكن للمحامين الذين يواجهون نظامًا قانونيًا ظالمًا تبني استراتيجيات المقاومة التي يمكن تصنيفها على أنها انسحاب أو استراتيجية داخلية أو خارجية للتعبير عن الرأي. وقد تشير الأمثلة المذكورة في هذا التقرير إلى أن المشاركة ـ استراتيجية داخلية / التعبير عن الرأي ـ أكثر شيوعًا من الانسحاب. والواقع أن معظم المحامين اختاروا المشاركة في اللجان القضائية العسكرية في جوانتانامو والمحاكم العسكرية الإسرائيلية، ومحاكم الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وإجراءات الاعتقال في أيرلندا الشمالية. وبرغم تبنيهم لهذا الخيار، توضح أيضًا القضايا أن هناك حالات تبنى فيها المحامون استراتيجية الانسحاب. حيث رفض عدد من المحامين المشاركة في ظروف فردية (على سبيل المثال، فليسيا لانغر، وجوشوا دارتيل، وتشارلز سويفت)، واختارت نقابات المحامين تبني مواقف مقاطعة ـ إما على المدى الطويل (كما في حالة محامي الجمعية القومية لمحامي الدفاع الجنائي ومحامي الضفة الغربية في اتحاد المحامين الأردنيين)، أو على المدى القصير (مثل مقاطعة المحامين العرب والإسرائيليين للإجراءات القضائية الظالمة بشكل متقطع). ومع ذلك، يبقى السؤال حول ما ينبغي أن يقوم به المحامون عند لعب دور الانسحاب؟ هل عليهم بذل مزيد من المقاومة للنظام الظالم أم الخروج منه بهدوء؟ تقول لهاف إن الموقف الأخير يجعل المحامين مجرد متفرجين على الظلم، ملقين بالمسؤولية على الآخرين.[87] وفي المقابل، يمكن أن يتبنى أولئك الذين يسعون لمزيد من المقاومة للظلم استراتيجية خارجية / التعبير عن الرأي، حيث إن الخروج لا يعد انسحابًا فقط، بل أيضًا محاولةً لرفع مستوى الوعي بالظلم لدى الجماهير، وتشكيل ضغط شعبوي من أجل التغيير. وقد اعتمدت الجمعية القومية لمحامي الدفاع الجنائي هذا الموقف في مقاطعتها للجان العسكرية في جوانتنامو. وقد عمل الطابع العام للإدانتها على "رفع حجم صوت المنظمة داخل الصورة الأكبر للنقاش السياسي".[88] وبالمثل، زاد دارتيل من اهتمام وسائل الإعلام بعد رفضه الموافقة على قواعد اللجنة الجديدة، من خلال انتقاده للإجراءات القضائية الظالمة والدفاع عن موكله علنًا.

وتتضح فعالية استراتيجية خارجية / التعبيرعن الرأي بشكل أفضل في الحالات التي شارك فيها المحامون في الإجراءات القضائية الظالمة، بينما يمارسون استراتيجية المقاومة الخارجية / التعبير عن الرأي. في الواقع، يقول بشارات إن المحامين العاملين في المحاكم العسكرية الإسرائيلية كانوا أكثر فعالية في لفت الانتباه العام المحلي والوطني والدولي للمظالم التي يواجهها وكلاؤهم بحكم عملهم المستمر في النظام وفهم ممارساته التفصيلية.[89] وقد لعب المحامون، من خلال المقابلات، والتعليقات، والمظاهرات، دورًا رئيسيًا في فضح الظلم الخفي للنظام القضائي العسكري الإسرائيلي ـ وبدونه ما كان لوعي الجماهير الخارجة أن يصل لهذا القدر.[90] .وبالمثل، شارك مايكل موري، محامي الدفاع عن المعتقل لدى سجن جوانتانامو العسكري، ديفيد هيكس، في استراتيجية مقاومة داخلية صارمة، مستخدمًا التعبير عن الرأي لمواجهة ظلم النظام. ومع ذلك، كانت الاستراتيجية الخارجية / التعبير عن الرأي والمستخدمة بجانب الوسائل الأخرى الأكثر فعالية في الحصول على مكاسب لموكله. وفي الواقع، عقد موري العديد من المؤتمرات الصحفية التي انتقد فيها ظلم اللجان، وسافر إلى موطن هيكس في أستراليا لحشد الرأي العام والحكومة الأسترالية لمساعدة موكله. وتشير هذه الحالات إلى الأهمية المحتملة لاستراتيجية خارجية / التعبير عن الرأي كوسيلة للتغيير، ولاسيما عندما تفشل المشاركة في إحداث تغيير كبير في النظام الظالم.[91] وبالتالي، يمكن توظيف أسباب مقاطعة المحامين على نحو أفضل إذا ما أضيفت إليها استراتيجية خارجية / التعبير عن الرأي واسعة النطاق. وكما أقر موري، "في النظام غير النزيه ... كل ما يمكن القيام به في بعض الأحيان هو محاولة تعريف الناس بما يحدث ولماذا يعد ظلمًا".[92]

[85] مايكل إيه أولفاس، سبق ذكر المرجع.
[86] ليزا حجار سبق ذكر المرجع ص 174
[87] ألكسندرا لهاف سبق ذكر المرجع.
[88] المرجع نفسه ص 751
[89] جورج إي بيشارات، "محامو الشعب" سبق ذكر المرجع ص 470.
[90] ديفيد لوبان، "الحرب القانونية والأخلاق القانونية في جوانتانامو" (2008) ص 60 ، مراجعة قانون ستانفورد 1981-2026
[91] ماري شيب، سبق ذكر المرجع ص 405
[92] مايكل موري المستشهد به في ألكسندرا لهاف الذي سبق ذكره ص 740

خاتمة

يمثل النظام أو الإجراء القانوني غير العادل تحديًا للمحامين فيما يتعلق بدورهم في هذا الإجراء. فلابد أن يضع المحامون في اعتبارهم المكاسب المحتملة للمشاركة مع الآثار المترتبة على الاعتراف بالشرعية، بالإضافة إلى التزاماتهم الأخلاقية والمهنية تجاه الموكلين والمحكمة، وصعوبات التحرك الجماعي نظرًا لتباين الآراء داخل مهنة المحاماة. وتشير الحالات الواردة في هذا البحث إلى أن المقاطعة، بوجه عام، عبارة عن استراتيجية يلجأ إليها المحامون (والموكلون) في نهاية المطاف، عندما تضعف أو تنعدم الآمال في النظام.[93] ولكن على العكس، يستطيع المحامون الذين يرون أن هناك فرصاً للمقاومة الداخلية لتحقيق مكاسب متواضعة لموكليهم من خلال التقاضي، كإتاحة فرصة أكبر للتفاوض على تخفيف العقوبة، أو تحسين الحقوق الإجرائية. ومع أنه ليس من المحتمل أن تتصدى المشاركة للنظام أو الإجراء ذاته الذي يفتقد إلى العدالة في جوهره، إلا أن أبل أشار سابقًا إلى دور القانون في جنوب أفريقيا إبان عصر التفرقة العنصرية. فرغم أن المشاركة أسفرت عن نتائج "متواضعة"، إلا أنها كانت بمثابة استراتيجية استطاعت "الإبطاء من تنفيذ مشروع التفرقة العنصرية الكبرى حتى تمكن السياسيون من إلغائه".[94] وفي الواقع، كان للمقاطعات الجماعية والمتواصلة من داخل جنوب أفريقيا ومن المجتمع الدولي دور في استخدام القوة والضغط اللازمين لإحداث تغييرات جوهرية.

يُقصد بالمقاطعة الانسحاب أو الامتناع عن مشاركة مؤسسة أو دولة أو جهة أو شخص تعبيرًا عن الاعتراض أو الاستياء. ومع ذلك، لا يمكن دراسة هذا النوع من الاعتراض بمعزل عن نتائجه. فالمقاطعات آلية للتغيير، ومن ثم ينبغي الحكم عليها وفقًا لما حققته من إنجازات. فقد نجح المستأجرون في طرد الكابتن بويكوت من أيرلندا، ونجحت مقاطعة العنب التي قادتها نقابة عمال المزارع المتحدين في تحقيق اتفاق على الأجور، كما أجبرت مقاطعة المستهلكين لشركة نستلة منظمة الصحة العالمية على إرساء مقاييس لتسويق بدائل عن إصدار قانون الحقوق المدنية، واستطاعت المقاطعات العديدة لجنوب الحليب الطبيعي، وكذلك أسفرت مقاطعة حافلات مونتجمري أفريقيا في تحقيق هدفها وهو المساعدة في إنهاء نظام التفرقة العنصرية، كما تمكنت حركة المحامين في باكستان من إعادة رئيس المحكمة العليا شودري وإقالة الرئيس مُشرَّف من منصبه. ورغم اختلاف هذه المقاطعات من حيث الأهداف والنطاق، إلا عاملا مشتركا واحدا كان يجمعها، وهو الحركات الاجتماعية واسعة النطاق التي نجمت عنها واستطاعت ممارسة القوة اللازمة لإحداث تغيير. وبينما تشير الأبحاث الموسعة حول المقاطعات إلى وجود "قوة في الأعداد"، يتبين من الحالات سالفة الذكر إمكانية وجود "قوة في الأفراد" أيضًا. وبالفعل، يتضح أن المحامين الأفراد الذي يصدعون بأرائهم ويعبرون عن استيائهم من الإجراءات القانونية غير العادلة، باتباع استراتيجية المشاركة مع استراتيجية خارجية / التعبير عن الرأي، يمكنهم رفع مستوى الوعي بالظلم لدى المسؤولين الحكوميين ومنظمات حقوق الإنسان الدولية ووسائل الإعلام والجماهير العريضة. ولذا، قد يكون ضمن الأهداف الرئيسية للمحامين في الأنظمة غير العادلة تحويل الرأي الفردي إلى رأي جماعي، سواء باللجوء إلى استراتيجية المشاركة أو المقاطعة.

93 ألكسندرا لاهاف، مرجع سابق ص.757.

94 ريتشارد ل.أبل، مرجع سابق ص.548 و522.

المصادر

كتب ومقالات وتقارير

Abel Richard L, *Politics by Other Means: Law in the Struggle Against Apartheid, 1980-1994* (Routledge 1995)

Ahmed ZahidShahab and Stephan Maria J, 'Fighting for the Rule of Law: Civil Resistance and the Lawyers' Movement in Pakistan' (2010) 17 Democratization 492-513

AlloAwol, 'Marwan Barghouti in Tel Aviv Occupation, Terrorism, and Resistance in the Courtroom' (2016) Social & Legal Studies 1-22

B'Tselem, *The Military Court System in the West Bank*, (Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (1989)

B'Tselem, *The Military Judicial System in the West Bank – Follow-up Report*, (Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories 1990)

B'Tselem, *The Occupation's Fig Leaf: Israel's Military Law Enforcement System as a Whitewash Mechanism*, (Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories 2016)

Bisharat George E, 'Attorneys for the People, Attorneys for the Land: The Emergence of Cause Lawyering in the Israeli-Occupied Territories' (1998) Cause lawyering: Political commitments and professional responsibilities 453-486

Bisharat George E, 'Courting justice? Legitimation in Lawyering under Israeli Occupation' (1995) 20 Law & Social Inquiry 349-405

Bloom Matthew, "I Did Not Come Here To Defend Myself': Responding to War on Terror Detainees' Attempts To Dismiss Counsel and Boycott the Trial' (2007) The Yale Law Journal 70-119

Booth Douglas, 'Hitting apartheid for six? The Politics of the South African Sports Boycott' (2003) 38 Journal of Contemporary History 477-493

Budlender Geoff, 'The Responsibility of Lawyers to Challenge Injustice' (1992) 40 Cleveland State Law Review 475

Cheh Mary, 'Should Lawyers Participate in Rigged Systems-The Case of the Military Commissions' (2005) 1 Journal of National Security Law & Policy 375

Committee National Association of Criminal Defense Lawyers (NACDL) Ethics Advisory, *Statement on Civilian Attorney Participation as Defense Counsel in Military Commissions, Opinion 03-04*, (August 2003)

Dyzenhaus David, *Recrafting the Rule of Law: The Limits of Legal Order* (Bloomsbury Publishing 1999)

Ellmann Stephen, 'Lawyers against the Emergency' (1990) 6 South African Journal on Human Rights 228

Ellmann Stephen, *In a Time of Trouble: Law and Liberty in South Africa's State of Emergency* (Clarendon Press 1992)

Ellmann Stephen, 'Law and Legitimacy in South Africa' (1995) 20 Law & Social Inquiry 407-479

GhiasShoaib A, 'Miscarriage of Chief Justice: Judicial Power and the Legal Complex in Pakistan under Musharraf' (2010) 35 Law & Social Inquiry 985-1022

Hajjar Lisa, *Courting Conflict the Israeli Military Court System in the West Bank and Gaza* (University of California Press 2005)

Ivey Matthew, 'Challenges Presented to Military Lawyers Repressing Detainees in the War on Terrorism' (2010) 66 NYU Annual Survey of American Law 211

Jorgensen Birthe, 'Defending the Terrorists: Queen's Counsel before the Courts of

Northern Ireland' (1982) 9 Journal of Law in Society 115

Keech Marc and Houlihan Barrie, 'Sport and the End of Apartheid' (1999) 88 The Round Table 109-121

Lahav Alexandra D, 'Portraits of Resistance: Lawyer Responses to Unjust Proceedings' (2009-2010) 57 UCLA Law Review 725

Laidler Harry Wellington, *Boycotts and the Labor Struggle Economic and Legal Aspects* (John Lane Company 1914)

Luban David, 'Lawfare and Legal Ethics in Guantánamo' (2008) 60 Stanford Law Review 1981-2026

MacLean Malcolm, 'Anti-Apartheid Boycotts and the Affective Economies of Struggle: The Case of Aotearoa New Zealand (2010) 13 Sport in Society 72-91

McEvoy Kieran, *Paramilitary Imprisonment in Northern Ireland: Resistance, Management, and Release* (Oxford University Press 2001)

McEvoy Kieran, 'What did the Lawyers do during the 'War'? Neutrality, Conflict and the Culture of Quietism' (2011) 74 The Modern Law Review 350-384

Minow Martha, 'Breaking the Law: Lawyers and Clients in Struggles for Social Change' (1990) 52 University of Pittsburgh Law Review 723

Moran Gerard, 'The Origins and Development of Boycotting' (1985) 40 Journal of the Galway Archaeological and Historical Society 49-64

Morison John, McEvoy Kieran and Gordon Anthony (eds), *Judges, Human Rights and Transition* (Oxford University Press 2007)

Olivas Michael A, 'Breaking the Law on Principle: An Essay on Lawyers' Dilemmas, Unpopular Causes, and Legal Regimes' (1990-1991) 52 University of Pittsburgh Law Review 815

Post James E 'Assessing the Nestlé Boycott: Corporate Accountability and Human Rights' 27 (2) *California Management Review* 113-131

Sarat Austin and ScheingoldStuart,*Cause Lawyering: Political Commitments and Professional Responsibilities* (Oxford University Press 1998)

Shamir R, 'Adalah Virtual Roundtable Response ' (*Adalah Newsletter,* 2008) <http://adalah.org/newsletter/eng/feb08/roundtable/roundtable.html> accessed 20 January

Sharp Gene, *Sharp's Dictionary of Power and Struggle: Language of Civil Resistance in Conflicts* (Oxford University Press 2011)

Sherry Virginia, *Background Memorandum: Boycott of the Military Courts by West Bank and Israeli Lawyers*, (Lawyers Committee for Human Rights 1989)

Sperber Joshua, 'BDS, Israel, and the World System' (2015) 45 (1) Journal of Palestine Studies8-23

Tarrow Sidney G, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* (Cambridge University Press 2011)

Williams Donnie, *The Thunder of Angels: The Montgomery Bus Boycott and the People Who Broke the Back of Jim Crow* (Laurence Hill Books 2006)

Wintle Colin, 'The Human Rights Movement Against Apartheid South Africa: The Impact of Boycotts, Divestment, and Sanctions' (2016) 8 Waterloo Historical Review

Wolman Leo, *The Boycott in American Trade Unions* (Johns Hopkins Press 1916)

Yaroshefsky Ellen, 'Zealous Lawyering Succeeds against All Odds: Major Mori and the Legal Team for David Hicks at Guantanamo Bay' (2008) 13 Roger Williams University Law Review 469

Newspaper Reports

'Terror Suspect Upsets Plan to Resume Trials in Cuba' *The New York Times* (12 January 2006) <http://www.nytimes.com/2006/01/12/us/nationalspecial3/terror-suspect-upsets-plan-to-resume-trials-in-cuba.html> accessed 20 January 2017

'Guantanamo defendant calls trial a 'sham'' *Los Angeles Times* (10 April 2008) <http://articles.latimes.com/2008/apr/10/nation/na-gitmo10> accessed 20 January 2017

'Lawyers boycott St Lucia's courts' *Stabroek New* (17 February 2011) <http://www.stabroeknews.com/2011/archives/02/17/lawyers-boycott-st-lucia%E2%80%99s-courts/> accessed 20 January 2017

'Lawyers boycott court in row over changes to legal aid system' *Daily Record* (19 November 2012) <http://www.dailyrecord.co.uk/news/scottish-news/lawyers-boycott-court-in-row-over-1445607> accessed 20 January 2017

'Telangana lawyers boycott courts over demand of separate High Court' *The Financial Express* (1 August 2014) <http://www.financialexpress.com/archive/telangana-lawyers-boycott-courts-over-demand-of-separate-high-court/1275448/> accessed 20 January 2017

'Criminal justice delays grow as legal aid boycott takes hold' *The Guardian* (8 July 2015) <https://www.theguardian.com/law/2015/jul/08/criminal-justice-delays-legal-aid-boycott> accessed January 2017